

## لماذا رجال ديننا رجعيون، وعالمهم لا يبصرون؟



للتحريف، لكي يحافظوا على تجارتهم وسوقهم. الانفصال عن القضايا العامة، وعن ما يؤثر في حياة الناس، هو جزء من هذا الانحراف. وهو جذر الرجعية بين رجال الدين، وقد صار انحرافا متصلا إلى درجة أنه يعمي البصيرة والأبصار عن العالم برمته. حتى لكانهم في واد، والدنيا في واد آخر. ولا أفهم كيف يريدون للناس أن يؤمنوا. بينما هم الأوجع إلى أن يؤمنوا، وأن يصحوا، وأن يبصروا، وأن يعيشوا مع الناس، وأن يكفوا عن الصغائر، ويلتفتوا إلى الكبار، أو ليكفوا -على الأقل- عن أن يكونوا هم أنفسهم كبيرة من تلك الكبار. العقلانيون بينهم، وهم قلة، جديرون بالاحترام بما يحاولون تنوير الناس به في دينهم. ولكن هذا لا يكفي. إنه جهد ناقص وصدع، بل انحراف وخلل عندما لا يجد من يتصدى له. فإذا نظرت إلى رؤوس الرؤوس، ستجد أنه، بالأحرى، فضيحة.

متخصص. والدولة صارت بحاجة إلى رأس مديري يفهم في الأرقام والنسب ويدير شؤون العلاقات التجارية والدبلوماسية. وهذه قضايا ليست من تخصصات العمامة، ولا هي تدرس في كليات الفقه. الانحراف الثاني، كان بتقديم الإصلاح الفردي على الإصلاح الاجتماعي. وهذه قضية حسمها القرآن نفسه بوضوح لا أشد منه. إلا أن القبول بالحسم لم يكن ليناسب سوق التجارة بالدين. الانشغال بالإصلاح الفردي، كان من الطبيعي أن ينحرف إلى سفايف من قبيل "إرضاع الكبير" و"تحريم الزلاية"، بينما العاطلون عن العمل يتضورون جوعا. وبقي الإصلاح الاجتماعي معلقا بين ممالأة الفساد في السلطة وبين التطرف ضدها وضد المجتمع. الانحراف الآخر، هو النظرة التحريفية للنص المقدس. ولقد عالج العديد من كبار المفكرين العرب هذه المسألة من زوايا مختلفة. التنازل قاد الانحراف في مساقات أخذت النص بعيدا عن مجراه. ولئن نشأت عنه عدة مذاهب، وقاد إلى صراعات ومذابح، فإن ما انتهينا إليه من تطرف وإرهاب، كان في الواقع ثمرة من ثمار القراءات التحريفية تلك، كما كان نتيجة طبيعية لها. بينما ظل النص، مفهوما بذاته وبدلالاته، وواضحا لا لبس فيه، وأقل تعقيدا، من ناحية الوظيفة، مما يتطلب متفهمين أصلا، ظل الكثير منهم يلوون عنق النص، ويتعمدون التبرير

الحيثي الصادق للسلطة، بخدم، ولا يدفن الحقائق، ويفترض -نظريا على الأقل- ألا يخاف إلا من ربه. ولكن للموقف الرجعي أسبابه الأخرى، غير الخوف، وغير التحالف مع سلطة الاستبداد، وغير الخنوع للذل، وغير التواطؤ مع الفساد أو تلبسه العمامة. إنه الانحراف النام عن طبيعة الوظيفة التي يؤديها الدين، على المستويين الإنساني والفردي على حد سواء. الربط بين الدين والسياسة، كان من أول وجوه هذا الانحراف. قد يحتاج الأمر تبسيطا لكي نفهم الخلل. رجل الدين، طبيب قيم وأخلاقيات عامة. السياسي طبيب باطنية. الأول مرشد في المعايير الأخلاقية، والثاني معني بالمرض والعلاج، بالحقائق والأرقام، بالنسب والمعدلات، وبأشكال توظيف الموارد والإمكانات. هذا تخصص وذاك تخصص آخر. الأول يضع الروحي فوق المادي، والآخر يضع المادي فوق الروحي. وهما لا يجتمعان بيد واحدة إلا ويفسد أحدهما الآخر. عندما كان عالما بسيطا، فقد جاز للديني أن يمتزج مع السياسي ولو بحدود ضيقة. يوما ما، وعندما ورد إليه الكثير من أموال الخراج، وقف الخليفة عمر بن الخطاب على المنبر ليقول للناس، "لو شئتم كلتمكم كيلا أو أعدتكم لكم عدا". وانتهت القصة من ناحية توزيع ما طرأ على بيت المال. الحياة المعاصرة لم تعد تسمح بذلك. الدخل القومي، صار بحاجة إلى محاسب

الليس في هذه القضايا ما يستحق؟ إلا يبدو الانفصال عنها، انفصالا تاما عن الواقع؟ إلا يبدو ذلك طردا متعمدا للدين من حياة الناس؟ وهذا الطرد، إلا يجعله مجرد نص "مفارق" لا يرتبط بالقضايا الحيوية التي لا مفر من حاجتها إلى التقويم كلما انحرفت عن المسار القويم؟ النص القرآني معجز ومذهل. وكلما تمتعت فيه ازدت ذهولا. وكلما مضيت أبعد في مقارنة الدلالات المعاصرة لمعانيه، أدركت عظمته أكثر. ولكنه ليس نصا فقط. إنه نظام قيم أيضا. وهذا النظام هو ما تتم مفارقتها عندما لا يتشغل الفقهاء والمفسرون بما يدور حولهم من قضايا اقتصادية واجتماعية وحياتية تمس حياة المليارات من البشر. تقويم المسالك الفردية يبدو هو الشغل الشاغل، لا تقويم المسالك العامة. وهذا خلل جزري في توظيف الدين، أو حتى في قراءة النص نفسه. النص في كليته العامة يغيب لحساب التذنيب والتائب. وهذا ما يفقده نصف قيمته الجوهرية على الأقل.

اليس في هذه القضايا ما يستحق؟ إلا يبدو الانفصال عنها، انفصالا تاما عن الواقع؟ إلا يبدو ذلك طردا متعمدا للدين من حياة الناس؟ وهذا الطرد، إلا يجعله مجرد نص "مفارق" لا يرتبط بالقضايا الحيوية التي لا مفر من حاجتها إلى التقويم كلما انحرفت عن المسار القويم؟ النص القرآني معجز ومذهل. وكلما تمتعت فيه ازدت ذهولا. وكلما مضيت أبعد في مقارنة الدلالات المعاصرة لمعانيه، أدركت عظمته أكثر. ولكنه ليس نصا فقط. إنه نظام قيم أيضا. وهذا النظام هو ما تتم مفارقتها عندما لا يتشغل الفقهاء والمفسرون بما يدور حولهم من قضايا اقتصادية واجتماعية وحياتية تمس حياة المليارات من البشر. تقويم المسالك الفردية يبدو هو الشغل الشاغل، لا تقويم المسالك العامة. وهذا خلل جزري في توظيف الدين، أو حتى في قراءة النص نفسه. النص في كليته العامة يغيب لحساب التذنيب والتائب. وهذا ما يفقده نصف قيمته الجوهرية على الأقل.

### ملفت تماما أن الشغل الشاغل الرئيسي لمعظم رجال الدين في العالم العربي والإسلامي، بوجه عام، هو مطالعة النص والسعي إلى بناء نص فوقه لتبنيته أو تفسيره أو تعليقا عليه

الاستطیع الوعظ الديني أن يلتفت إلى المعاني الكارثية لانحسار الجليد من القطب؟ هل يبدو هذا الخطب الجلل تافها في أنظارهم وهو يهدد بالخطر الحياة على كوكب الأرض؟ ألا يستطيع هذا الوعظ أن يسهم في دفع الحكومات والمجتمع الأفراد، في أن يؤدوا قسطهم لمعالجة الخلل المناخي؟ بل وأن يقدموا لأنفسهم وللعالَم مثلا يبل على أنهم فهموا إعجاز النص نفسه. إذ قال سبحانه "والسماة رفعها ووضع الميزان، ألا تطغوا في فعل، ولا تخسوا في حق، هو وضع الميزان، وطالبنا بأن لا نفسد فيه) أفلا يبدو تقنيا للأوزون طغيانا في الميزان؟ فلماذا لا يكون فعل الأمر هذا شائنا من شؤون الوعظ من أجل أن يحترم البشر



يقف على رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم رجل دين تقدمي. حتى أنه يساري التقدمية أيضا. و"تقدمي" بمعنى أنه يتبنى من القضايا العامة ما يجعله يقف وراء الدعوات لمكافحة الفقر، وتعزيز المساواة بين البشر، ونبذ العنصرية، وقبول اللاجئين، ودعم سياسات الحد من التلوث، والحفاظ على المناخ، ورم الهوة بين الأغنياء والفقراء، والحد من البطالة، والتأخي بين الأديان. وكانت الدعوة إلى إلغاء ديون الدول الفقيرة أحد آخر مطالبه. ولعمري، إنني لأراه مسلما. فالإسلام هو دين العدل والمساواة والخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فلماذا رجال ديننا لا يرتقون إلى مستوى مشاغل هذا الرجل؟ ولماذا يتشغلون بالصغائر ويهملون الكبار؟ وما الذي يجعلهم يعيدون عن الحياة العامة وهمومها وقضاياها؟ أهو الفقه؟ أم سوء التصرف بالدين نفسه؟ التلوث البيئي منكر. فهل سمعت رجل دين في عالمنا العربي يدعو إلى مكافحته؟ والبطالة والفقر منكران، فهل اتخذ رجل دين منهما قضية يجعلها تقف فوق عمامته؟ وتكفير الناس منكر، فهل تصدى له رجال ديننا بمقدار ما كفروا الناس هم أنفسهم؟ والفساد منكر، فهل حاربوه فعلا؟ وقتل الأبرياء منكر، وهل تصدوا له؟ والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية منكر، فهل وقفوا إلى جانب الحرمان؟ والتعذيب منكر، فهل استنكروه؟ والاعتقالات العشوائية منكر، فهل ندوا بها؟ وانعدام المساواة منكر، فهل وقفوا ضده؟

ولقد رأينا في عهد الاستعمار بعض رجال دين وقفوا ضده، بينما صمت عنه آخرون أو حتى أيدهم. ولكن هل ترى اليوم رجال دين يناهضون الاستعمار الحديث؟ أو سياسات الهيمنة والاحتكار والإفقار ضد دول وشعوب؟ ملفت تماما أن الشغل الشاغل الرئيسي لمعظم رجال الدين في العالم العربي والإسلامي، بوجه عام، هو مطالعة النص، والسعي إلى بناء نص فوقه، لتبنيته، أو لتفسيره، أو تعليقا عليه. المحور هو النص وليس حياة الناس. وليس كيف يتمثل هذا النص لجعل تلك الحياة أفضل من ناحية القضايا العامة التي تنهت الشؤون العامة نهباً، وتلبث المعاش اليومي لمئات الملايين من البشر.

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## إنهم رعايا وليسوا مواطنين

يدعي الأميركيون أن العراقيين أرادوا ذلك حين تم إنشاء مجلس الحكم وقبلة في مؤتمر المعارضة الذي عُقد بلندن عام 2002 برعاية وكالة الاستخبارات الأميركية. ولكن من هم أولئك العراقيون الذين استند الأميركيون إلى رأيهم؟ إنهم رعايا دول أخرى وليسوا مواطنين. لذلك ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا مبشرين بمشروع عراق المكونات الذي لا يمت بصلة للعراق التاريخي. الذين يحكمون العراق اليوم هم أولئك الرعايا الذين فقدوا القدرة على التعامل إيجابيا مع مبدأ المواطنة.

الصواب وجنوبا أنفسهم ويلات صراع عرقي كان من الممكن أن يعيدهم إلى نقطة الصفر التي فارقوها منذ عام 1991. بسبب نزعتهم الانفصالية المتصاعدة عرف الأكراد ما هو المطلوب. كان واضحا أن الاحتلال في سياق منطوقته الفكرية قد عمل على أن يكون فاصلة بين عراقيين. العراق التاريخي الذي ينتمي إليه شعب موحد بتنوع طوائفه وأديانه وقومياته، والعراق الجديد الذي هو عراق الطوائف والأديان والأعراق التي يعيش كل منها في عزلة تمنع اتصاله بالآخر إلا لأسباب نفعية.

المواطنة جرما مشهودا استحقا بسببه ما لحق بهم من عقاب يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية. يعيب الكثيرون على الأكراد ما فعلوه حين أداروا ظهورهم للدولة العراقية واكتفوا بعلاقة هي عبارة عن امتيازات يحصلون عليها من غير أن تكون لبغداد سلطة على إقليمهم المستقل. لهم نسبة ثابتة من الوزراء والمدراء العامين في الحكومة العراقية، كما أن لديهم ممثلين في مجلس النواب بالإضافة إلى حصتهم الثابتة في إيرادات النفط العراقي. مقارنة بما شهدته المدن السنية من كوارث، يمكن القول إن الأكراد فعلوا

السنبة لا يمكنهم القبول بحكم العرب الشبيعة. كان ذلك التقسيم صناعة، غير أنها أخذت طريقها إلى الواقع بقوة القانون. ماكنة الكذب كانت هائلة في إنتاجها الكثير من الحكايات التي تصب في هدف واحد هو الضرب على وتر الطائفية والعرقية. لقد كان الشبيعة والأكراد مظلومين في العهد الذي كانت هناك فيه دولة عراقية. "ولكن هل كانت تلك الدولة سنبة المذهب والتوجه الاجتماعي؟" لا أحد يجيبك. سيكون ضروريا أن تستمر الكذبة. حين انتفضت المحافظات ذات الغالبية السنية بسبب سياسات نوري المالكي في التمييز والعزل والحرمان والإذلال، تم النظر إلى تلك الانتفاضة السلمية باعتبارها نوعا من الحنين إلى السلطة التي زالت بزوال الدولة التي كان السنبة يتربعون على عرشها ويتحكمون بمفاصلها. وكانت تلك كذبة جعل منها المالكي مسوغا لقمع تلك الانتفاضة بطريقة وحشية، بحيث سببت مدن غرب العراق وهدمت وأبيد الآلاف من سكانها، والقى بالآلاف أخرى في المعتقلات. المفارقة المؤلمة في الأمر أن أولئك المنتفضين لم يطالبوا بحقوقهم في الانفصال الذي كفله الدستور الجديد، بل سعوا إلى استعادة حقوقهم باعتبارهم مواطنين أصلاء وليسوا هامشا مستبعدا وفائضا. كان خطاهم أنهم لم ينسقوا مع المحتل الأميركي كما فعل الأكراد. ولو أنهم فعلوا ذلك لحظوا باحترام النظام الطائفي ولبقيت أرواحهم مصانة ومدنهم عامرة. كانت عودتهم إلى مبدأ



ينص الدستور العراقي الذي كُتب بعد الاحتلال الأميركي عام 2003 على أن العراق دولة مكونات طائفية وعرقية. أي أن سكانه لا يشكلون شعبا واحدا، ولا يمكن أن يجمع بينهم سوى إطار قانوني هو الدولة. بجرة قلم كما يُقال محي كل شيء. المجتمع والوطن معا، وما بينهما تاريخ من الائتلاء العريق والاصيل الذي يمد جذوره عميقا في الأرض.



الاحتلال عمل على أن يكون فاصلة بين عراقيين؛ العراق التاريخي الذي ينتمي إليه شعب موحد بتنوع طوائفه وأديانه، والعراق الجديد الذي هو عراق الطوائف والأديان التي يعيش كل منها في عزلة تمنع اتصاله بالآخر

لذلك لم يكن هناك مانع في ذلك الدستور فيما لو اختارت تلك المكونات أن تمضي في حال سبيلها إذا ما تعذر عليها التعايش فيما بينها. ودليله في ذلك أن الأكراد لا يمكنهم القبول بهيمنة العرب عليهم، كما أن العرب